الأمم المتحدة
S/RES/2313 (2016)
مجلس الأمن
Distr.: General
13 October 2016

القرار ٢٣١٣ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٧٩٠، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما قراراته ٢٢٤٣ (٢٠١٥) و ٢١٨٠ (٢٠١٤)، و ٢١١٩ (٢٠١٣)، و ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام S/2016/753 المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦،

وإذ يحيط علما بالجدول الزمني الانتخابي المنقَّح الذي حدد يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ليكون أولَ موعد لإعادة إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ وإعادة جزئية لإجراء الانتخابات التشريعية، إلى جانب انتخابات الجولة الأولى لملء ثلث مقاعد مجلس الشيوخ التي تنقضي ولاية شاغليها الحاليين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وحدد موعد إجراء جولة انتخابية ثانية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تشمل إجراء جولة ثانية لحسم الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ، عند الاقتضاء، وجولة واحدة للانتخابات المحلية، على الرغم من تأجيل موعد ٩ تشرين الأول/أكتوبر بسبب إعصار ماثيو،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يلاحظ أيضا أنه، وفقا لهذا الجدول الزمني، فإن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية سيعلن عنها بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ويتوقع تنصيب الرئيس المنتخب الجديد في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، وفقا لدستور هايتي،

وإذ يشدد على أهمية حكومة هايتي والمجلس الانتخابي والأحزاب السياسية وجميع الأطراف الفاعلة السياسية في كفالة تنظيم الجولات المقبلة من الانتخابات بطريقة حرّة ونزيهة وشاملة وسلمية وشفافة وموثوقة وديمقراطية، ووفقا لقانون الانتخابات،

وإذ يدرك أن الوضع الأمني خلال الفترة قيد الاستعراض ظل هادئا نسبيا ولكنه هش بسبب الضبابية السياسية السائدة،

وإذ يقر بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (البعثة) في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يثني على البعثة لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل كفالة تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، وإذ يعرب عن امتنانه لأفراد البعثة ولبلدانهم، ويعرب عن تقديره لمَن أصيبوا ومَن قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم؛ وإذ يشيد أيضا بالطائفة الواسعة من جهود إعادة الإعمار في هايتي وبوحدات الهندسة العسكرية التابعة للبعثة لما أنجزته من أعمال ناجحة،

وإذ يدرك أيضا أهمية القرارات المتعلقة بمستقبل البعثة على نحو يراعي الأوضاع القائمة والحالة الأمنية السائدة ويلاحظ حصول بعض حوادث العنف خلال الفترة قيد الاستعراض،

وإذ يكرر تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه الشرطة الوطنية الهايتية في كفالة أمن هايتي واستقرارها، وإذ يرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها مهنياً وإصلاحها،

وإذ يرحب باستمرار تحسن قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، وبكونها أثبتت عزمها على توفير السلامة والأمن للشعب الهايتي، وإذ يلاحظ أنها لا تتمتع بعدُ بالاستقلالية العملياتية وأنها لا تزال تعتمد على الدعم الدولي بما في ذلك من البعثة، في الوفاء بولايتها الدستورية،

وإذ يشدد على أهمية توفير التمويل الكافي للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز قدراتها اللوجستية والإدارية والعملياتية، وإذ يشجع حكومة هايتي على الاستفادة من الدعم المقدم من المجتمع الدولي لضمان توفير الأمن الكافي للشعب الهايتي، ويهيب بجميع الشركاء الدوليين أن يعززوا التنسيق بينهم في هذا الصدد،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية لتسيير الدوريات وتعزيز وجودها وتواصلها المباشر مع السكان؛ وإذ ينوِّه بالجهود المستمرة التي تبذلها البعثة، بالتنسيق الوثيق مع لجان المخيمات، في مجال الخفارة المجتمعية في مواقع المشردين داخليا، وإذ يرحب بتواصلها مع السكان،

وإذ يلاحظ استمرار الشرطة الوطنية الهايتية في تنفيذ الخطة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وكذلك دعم البعثة لإعداد الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٧-٢٠٢١؛

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تعزيز النظام القضائي ونظام السجون في هايتي من أجل دعم زيادة تكامل قطاع الأمن في هايتي واتساقه، وإذ يلاحظ التقدم البطيء نحو توطيد سيادة القانون ويدعو السلطات الهايتية إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب،

وإذ يشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ ويعيد تأكيد إمساك هايتي بزمام استراتيجيات ”الحفاظ على السلام“، وإذ يشدد في هذا الصدد على أهمية الشمول والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في النهوض بالعمليات والأهداف الوطنية لبناء السلام بهدف ضمان أخذ تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع في الاعتبار،

وإذ يقر أيضا بالطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، وإذ يعيد تأكيد أن تحقيق التقدم المستدام في مجالي الأمن وسيادة القانون، وإصلاح المؤسسات والمصالحة الوطنية والتنمية المستدامة، بما في ذلك مكافحة البطالة والفقر، أمور يعزز بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات، وفقا لأولويات الحكومة،

وإذ يلاحظ مع القلق أن هايتي لا تزال تعاني من التحديات الإنسانية ويشدد على ما يتسم به النداء من أجل تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ الذي وجهته حكومة هايتي بالاشتراك مع الأمم المتحدة من أهمية وطابع ملح لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة لما قدره ١,٣ مليون شخص، وإذ يقر بأن هايتي، برغم إحراز تقدم هام، لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة،

وإذ يلاحظ أن استمرار عودة أو دخول الهايتيين والأشخاص المنحدرين من أصول هايتية من الجمهورية الدومينيكية أمر يشكل اختبارا لقدرة الدولة على تقديم المساعدة،

وإذ يلاحظ مع القلق أنه نتيجة للجفاف المستمر، فإن ٣,٦ ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم ١,٥ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، الذي يمكن أن يؤثر على الحالة الإنسانية والاستقرار،

وإذ يلاحظ الزيادة في الحالات المشتبه فيها من الإصابة بالكوليرا والوفيات المتصلة بالكوليرا،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي للسيطرة على وباء الكوليرا والقضاء عليه، فضلا عن تكثيف جهود البعثة ووكالات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا وإذ يحث فريق الأمم المتحدة القطري بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى على مواصلة دعم حكومة هايتي في معالجة مواطن الضعف الهيكلية، ولا سيما في نظم المياه والصرف الصحي،

وإذ يؤكد أهمية تعزيز المؤسسات الصحية الوطنية الهايتية، وإذ ينوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الكوليرا، بما في ذلك عن طريق مبادرة الأمين العام لدعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا،

وإذ يحيط علما باعتزام الأمين العام إعداد مجموعة تدابير من شأنها توفير المساعدة والدعم الماديين للهايتيين المتضررين بصورة مباشرة من وباء الكوليرا،

وإذ يؤكد أن تحقيق التقدم في مجال إعادة إعمار هايتي، وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد، بما في ذلك عن طريق تقديم مساعدة إنمائية دولية فعالة ومنسقة وجديرة بالثناء وزيادة قدرة المؤسسات الهايتية على الاستفادة من هذه المساعدة، أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الدائم والمستدام، وإذ يؤكد مجددا ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك بذل جهود تضطلع فيها حكومة هايتي بدور رائد للحدّ من مخاطر الكوارث والتأهب لها على نحو يعالج ما يعانيه البلد من ضعف بالغ في مواجهة الكوارث الطبيعية،

وإذ يرحب بزيادة البرمجة المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي تمشّيا وتنسيقا مع الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي أقرته الحكومة، وإذ يرحب أيضا بالالتزام بزيادة المواءمة بين المساعدة الدولية والأولويات الوطنية وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة المتبادلة، فضلا عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق،

وإذ يحث الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها، تحقيقاً لأهداف منها المساعدة على تعزيز وصول أشد الفئات ضعفا إلى الخدمات والوظائف، وإذ يشدد على مسؤولية حكومة

هايتي عن توفير توجيهات واضحة للجهات المانحة بشأن أولوياتها وعن تيسير تقديم المساعدة إلى مَنْ هم في أمَس الحاجة إليها،

وإذ يعرب عن القلق من أن أوجه التفاوت الاجتماعي لا تزال بارزة جدا وأن التضخم الأساسي قد ارتفع خلال السنة الماضية إلى حوالي ١٠ في المائة، وأن عدم كفاية الاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى نظم الحوكمة الشفافة والفعالة، أمور ما زالت تؤثر سلبا على إعداد الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي وتنفيذها،

وإذ يشدد على دور المرأة والشباب في الاقتصاد وعلى أهمية تعزيز التمكين الاقتصادي لأصحاب المصلحة هؤلاء،

وإذ يؤكد على دور المنظمات الإقليمية في العملية الجارية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي، وإذ يدعو البعثة إلى مواصلة العمل على نحو وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ لأن العنف الجنسي والجنساني، لا سيما العنف ضد النساء والأطفال، يظل مشكلة كبيرة، وبخاصة في الأحياء المهمشة في بورت – أو – برانس وفي ما تبقى من مواقع المشردين داخليا والمناطق النائية من البلد،

وإذ يلاحظ مع القلق بطء التقدم المحرز صوب توطيد سيادة القانون، ويدعو حكومة هايتي إلى معالجة أوجه القصور في نظم العدالة والسجون، وطول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة، واكتظاظ السجون، وتفشي الفساد، والحرمان من حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمانات المحاكمة العادلة،

وإذ يقر بأن تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وكذلك احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان الواجبة للأطفال، والتقيد بالأصول القانونية الواجبة ومكافحة الإجرام والعنف الجنسي والجنساني والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة، هي أمور جوهرية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي، بما في ذلك سبل اللجوء إلى العدالة،

وإذ يحيط علما بأن حكومة هايتي لم تخصص حافظة حقوق الإنسان لوزارة معينة وأن السلطات القضائية لم تحرز تقدما كبيرا في التحقيق والمقاضاة، حسب الاقتضاء، من الجرائم التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان،

وإذ يعيد تأكيد سلطة الممثلة الخاصة للأمين العام في تنسيق وتصريف جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي، وإذ يعيد أيضا تأكيد دعمه للدور الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام في كفالة التنسيق والتعاون على الوجه الأمثل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالجوانب المترابطة من ولايتيهما، وبخاصة في إطار خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة،

وإذ يضع في الاعتبار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام وعلى نحو ما أقرها في قراراته ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢١١٩ (٢٠١٣) و ٢١٨٠ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٣(٢٠١٥)، حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛

٢ - يقرر أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٣٧٠ ٢ فرداً ومن عنصر للشرطة يصل قوامه إلى ٦٠١ ٢ من الأفراد، وهي مستويات القوة التي أوصى بها الأمين العام؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم ببعثة تقييم استراتيجي للحالة في هايتي بحلول نهاية الولاية الحالية، ويفضل أن يكون ذلك بعد تنصيب رئيس منتخب حديثا، وأن يقدم بناء على ذلك توصياته بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي في التقرير المقبل للأمين العام إلى مجلس الأمن؛

٤ - يؤكد اعتزامه، بناء على الاستعراض الذي سيجريه مجلس الأمن بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ للقدرة العامة لهايتي على كفالة الأمن والاستقرار وعلى أساس الأوضاع الأمنية في الميدان، أن ينظر في إمكانية سحب بعثة الأمم المتحدة والانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في المستقبل لا يبدأ قبل ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، من أجل مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي لتوطيد السلام، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية؛

٥ - يؤكد أن أيّ تعديلات يجري إدخالها على تشكيل قوة البعثة ينبغي أن تستند إلى الحالة السائدة في الميدان، بما يتفق مع قدرة البعثة والشرطة الوطنية الهايتية على حفظ الأمن في سياق العمليات الانتخابية والسياسية الجارية، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الاستراتيجي الذي يجريه الأمين العام وأهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وتأثير الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي والتطور المتزايد لقدرات الدولة الهايتية، وبخاصة التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، وممارسة السلطات الوطنية بصورة متزايدة لمسؤولية الدولة الهايتية عن صون الاستقرار والأمن في البلد؛

٦ - يهيب بالبعثة أن تحتفظ بالقدرة اللازمة لنشر القوات بسرعة وفي جميع أنحاء البلد، بما في ذلك العتاد الجوي المناسب؛

٧ - يؤكد التزامه باتخاذ إجراء في أي وقت من الأوقات من أجل تكييف ولاية البعثة وتعديل مستويات قوتها، متى دفعه إلى ذلك تغير الظروف السائدة في هايتي واقتضته ضرورة الحفاظ على التقدم الذي أحرزته هايتي صوب تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين؛

٨ - يحيط علما بتنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، التي ركزت أنشطة البعثة على مجموعة أساسية من المهام المنوطة بها على النحو المتفق عليه مع حكومة هايتي، ويلاحظ أن البعثة قامت، في ضوء انخفاض قدراتها ولغرض كفالة استمرار التقدم مواكباً لانتقالها إلى فترة ما بعد تركيز الأنشطة، بتحديد أولويات الأنشطة المنوطة بها وأنها ستواصل تركيز مواردها على المجالات ذات الأولوية، مع الانسحاب تدريجيا من المجالات الأخرى بالتنسيق مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين؛

٩ - يقرر أن تواصل البعثة استعدادها للانتقال، بما في ذلك من خلال وضع خطة انتقالية والتنفيذ المركّز لخطة تركيز أنشطة البعثة ويحيط علما بالأعمال التحضيرية الجارية التي تقوم بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل وضع خطة انتقالية مشتركة تهدف إلى توطيد مكاسب الاستقرار التي تحققت بدعم من البعثة، وفقا لولايتها؛

١٠ - يُقر بالمسؤولية الرئيسية لهايتي، حكومةً وشعبا، وبملكيتها لزمام الأمور فيما يتعلق بجميع جوانب تحقيق الاستقرار في البلد، ويشجع البعثة على مواصلة بذل جهودها لتوفير الخبرات اللوجستية والتقنية في حدود الإمكانيات المتاحة وبما يتفق مع ولايتها، والتنسيق حسب الاقتضاء مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى الناشطة في جهود تحقيق الاستقرار، بغية مساعدة حكومة هايتي، بناء على طلبها، على الاستمرار في تنفيذ الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية وفي بناء قدرات مؤسساتها على المستويين الوطني

والمحلي من أجل زيادة تعزيز قدرة حكومة هايتي على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون على جميع المستويات؛

١١ - يحث بقوة الجهات السياسية الفاعلة في هايتي على العمل بصورة تعاونية من أجل تحقيق مصالح الشعب الهايتي، مع تضافر الجهود من أجل تحديد أولويات عودة الحياة الدستورية إلى وضعها الطبيعي التام في البلد بإكمال العملية الانتخابية الجارية ودون مزيد من التأخير، لكفالة القيام، تمشيا مع الجدول الزمني الانتخابي المقرر ووفقا لدستور هايتي والتزاماتها الدولية، بإجراء انتخابات رئاسية شفافة وحرة ونزيهة وإعادة جزئية لإجراء انتخابات تشريعية، إلى جانب انتخابات الجولة الأولى لملء ثلث مقاعد مجلس الشيوخ التي تنقضي ولاية شاغليها الحاليين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وفقا لدستور هايتي، ويحث أيضا الجهات الفاعلة السياسية على تشجيع المواطنين على مستوى أعلى من المشاركة في الجولات الانتخابية المقبلة؛

١٢ - يرحب بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل دعم العملية السياسية الجارية في هايتي؛ ويعيد تأكيد دعوته للبعثة إلى مواصلة دعم هذه العملية؛ ويهيب بالبعثة أن تعمل على تقديم المساعدة الانتخابية الدولية إلى حكومة هايتي وتنسيقها، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الجهات الدولية صاحبة المصلحة بما فيها منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية، حسب الاقتضاء؛

١٣ - يعيد تأكيد أن هايتي تمر بمنعطف هام في توطيد الاستقرار والديمقراطية وأن اشتراك قادتها السياسيين وأصحاب المصلحة في الحوار وفي الحلول التوفيقية أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في السنوات الأخيرة، من أجل توجيه خطى هايتي بثبات نحو الاستقرار الدائم وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتمكين الهايتيين من تولي المزيد من المسؤوليات في هذا الصدد؛

١٤ - يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، و ٢١٠٦ (٢٠١٣)، و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، و ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، ويشجع حكومة هايتي على العمل، بدعم من أصحاب المصلحة المعنيين، على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في هايتي وفقا لأحكام دستور هايتي؛

١٥ - يرحب بإنشاء الاتحاد الوطني لرئيسات البلديات بدعم من وزارة الداخلية والحكم المحلي ووزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة، والبعثة؛

١٦ - يعيد تأكيد أن تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، في إطار تحسين سيادة القانون في هايتي، أمر ذو أهمية قصوى لتمكين حكومة هايتي من الاضطلاع في الوقت المناسب بالمسؤولية الكاملة عن الاحتياجات الأمنية للبلد، وهو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار الشامل والتنمية مستقبلا في هايتي؛

١٧ - يكرر التأكيد على أن بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية تظل مهمة بالغة الأهمية من مهام البعثة؛ ويطلب إلى البعثة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية للشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما عن طريق تجديد جهود التوجيه والتدريب لأفراد الشرطة والعاملين في المرافق الإصلاحية، بما في ذلك على مستويات الرتب المتوسطة؛ ويدعو البعثة إلى مواءمة مهارات أفراد شرطة الأمم المتحدة لدعم تحقيق هذه الأهداف وتوفير المدربين والمستشارين الفنيين المهرة؛

١٨ - يشدد على ضرورة كفالة الدعم الفعال من جانب حكومة هايتي وشركائها الدوليين والإقليميين للشرطة الوطنية الهايتية بغية تحقيق الأهداف المتمثلة في توفير قوام أدنى من أفراد الشرطة المنتظمين في الخدمة انتظاما تاما يبلغ ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول الموعد المستهدف المنقح وهو نهاية عام ٢٠١٧، وتوفير القدر الكافي من القدرات اللوجستية والإدارية، وإعمال المساءلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطبيق إجراءات فرز صارمة، وتعزيز إجراءات الاستقدام والتدريب، وتحسين مراقبة الحدود البرية والبحرية، وتعزيز ردع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛

١٩ - يلاحظ أن الشرطة الوطنية قد بدأت العمل، بدعم من البعثة، ويتطلع إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي ترمي إلى تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء استنادا إلى تحليل دقيق لقدرات الشرطة الوطنية، ويلاحظ كذلك أن الأنشطة غير المنجزة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ سيتم إدراجها أيضا في الخطة؛

٢٠ - يؤكد على ضرورة التنسيق الوثيق بين البعثة والجهات المانحة وحكومة هايتي من أجل تعزيز فعالية جهود بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية واستمرارها؛ ويطلب أيضا إلى البعثة أن تيسِّر هذا التنسيق وأن تواصل توفير التوجيه التقني، لدى طلبه، للمشاريع الممولة من الجهات المانحة لإصلاح وتشييد مرافق الشرطة والمرافق الإصلاحية، وكذلك للمشاريع الأخرى الرامية إلى دعم القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، حسب الاقتضاء؛

٢١ - يشجع البعثة على أن تواصل، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية المختصة، تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل التصدي بفعالية لعنف العصابات والجريمة المنظمة

والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، وبخاصة الأطفال، وكذلك كفالة إدارة الحدود على نحو سليم؛

٢٢ - يشجع السلطات الهايتية على مواصلة تنفيذ خطة إصلاح نظام العدالة باتخاذ الخطوات اللازمة، بما فيها الدعم المستمر للمجلس الأعلى للقضاء، بهدف كفالة استقلال المؤسسات القضائية وفعاليتها، ومواصلة معالجة مسألة طول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة وأحوال السجون واكتظاظها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال الموجودين قيد الاحتجاز؛

٢٣ - يهيب بالجهات المانحة والشركاء الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل المشاركة في دعم التنمية الطويلة الأجل في هايتي، تمشيا مع الأولويات التي حددتها حكومة هايتي، ويدعو السلطات الهايتية والشركاء الدوليين إلى اتخاذ خطوات شفافة لتعزيز التنسيق؛

٢٤ - يهيب بحكومة هايتي والشركاء الإنمائيين أن يضاعفوا الجهود المبذولة من أجل استخدام الآليات الحالية لأغراض تعقب المساعدة بغية زيادة الشفافية والتنسيق والمواءمة مع الأولويات الإنمائية لهايتي؛

٢٥ - يحيط علما مع التقدير بتمديد الإطار الاستراتيجي المتكامل بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين مختلف عناصر وجود الأمم المتحدة في هايتي؛

٢٦ - يطلب إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة، أن تكمِّل العمليات الأمنية والإنمائية التي تضطلع بها حكومة هايتي، بدعم من البعثة، بأنشطةٍ طويلة الأجل تهدف إلى التحسين الفعلي للأحوال المعيشية للسكان المعنيين، ولا سيما النساء والأطفال؛

٢٧ - يطلب إلى البعثة أن تواصل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي تُسهم في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة وتعزز الملكية الوطنية وثقة سكان هايتي في البعثة، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية التي تحددها قيادة البعثة وبما يتسق مع أولويات حكومة هايتي حسب الاقتضاء؛

٢٨ - يدين بشدة الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بوجه خاص من أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية، وكذلك تفشي اغتصاب النساء والفتيات وغير ذلك من أشكال الاعتداء الجنسي، ويهيب بحكومة هايتي أن

تواصل، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال على النحو المبيَّن في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، ويشجع جميع الجهات الفاعلة في حكومة هايتي والمجتمع الدولي والمجتمع المدني على تجديد جهودها الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي والجنساني في هايتي، وعلى تحسين معالجة الشكاوى المتعلقة بالاغتصاب وتيسير لجوء ضحايا الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية إلى العدالة، ويشجع السلطات الوطنية على تعزيز التشريعات الوطنية في هذا الصدد؛

٢٩ - يطلب إلى البعثة أن تواصل اتباع نهجها الهادف إلى الحد من العنف المجتمعي، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، مع التركيز بوجه خاص على المعرضين للخطر من الشباب والنساء والمشردين والمقيمين في الأحياء المتضررة من أعمال العنف، وكفالة أن يكون هذا النشاط منسقا مع عمل فريق الأمم المتحدة القطري وداعما له من أجل بناء القدرات المحلية في هذا المجال مع مراعاة أولويات هايتي؛

٣٠ - يشجع البعثة على أن تواصل مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال، بسبل منها الخفارة المجتمعية المشتركة في المخيمات، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)؛

٣١ - يشير إلى القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأن يواصل إبلاغ المجلس بذلك، ويحث البلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة على أن تضاعف جهودها لمنع وقوع حالات سوء السلوك وأن تكفل التحقيق في الأعمال التي يتورط فيها أفرادها ومعاقبة مرتكبيها على النحو الواجب؛

٣٢ - يعيد تأكيد ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان بوصفها عنصرا جوهريا من عناصر البعثة ويقرّ بأن احترام حقوق الإنسان عنصر جوهري من عناصر تحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما الاهتمام بالمساءلة الفردية عما وقع من انتهاكات جسيمة في ظل الحكومات السابقة، ويحث الحكومة على أن تكفل بدعم من المجتمع الدولي، عند الاقتضاء، تقيُّد الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى توفير الرصد والدعم اللازمين في هذا الصدد؛

٣٣ - يُشجع البعثة على أن تواصل، في إطار ولايتها، الاستفادة من الوسائل والقدرات المتاحة، بما في ذلك المهندسون التابعون لها، بغية تعزيز الاستقرار في هايتي، مع العمل على زيادة امتلاك هايتي لزمام الأمور في سياق خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة؛

٣٤ - يطلب إلى البعثة أن تواصل دعم السلطات الهايتية في جهودها الرامية إلى التحكم في تدفق الأسلحة الصغيرة، وإنشاء سجل للأسلحة، وتنقيح القوانين الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام تراخيص الأسلحة، وصوغ وتطبيق عقيدة وطنية للخفارة المجتمعية؛

٣٥ - يشدد على أهمية القيام بصورة منتظمة وعلى النحو المناسب بتحديث وثائق التخطيط المتعلقة بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، مثل مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، وأهمية اتساقها مع أحكام جميع قرارات المجلس ذات الصلة، ويطلب إلى الأمين العام أن يزود مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بمعلومات وافية عنها في الوقت المناسب؛

٣٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم بالمستجدات بصفة منتظمة وأن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء تلك الولاية؛

٣٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تضمين تقاريره تقييما شاملا للحالة في هايتي، مع إبراز الظروف الأمنية على أرض الواقع والتركيز بوجه خاص على قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، وأن يواصل تقديم تقرير مرحلي عن خطة تركيز أنشطة البعثة يرفقه بتقريره المقبل.

٣٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.